ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني وأثرها على التعليم في محافظات غزة

د. محمد إبراهيم سلمان*

ABSTRACT

This research aimed at studying the effects of security and political conditions resulting from al-aqsa uprising which started on 28-9-2000 on education in gaze governorates .these deteriorating conditions under which Gaza governorates have been living affected the habitants all fields of life including education that got the lions share of this Israeli aggression .This research pointed out that the Existing political and security deterioration has had an impact on education with all its types and its manifestations whether psychological , economic or academic .moreover, the study recommended that popular and official support increase in order to raise financial and psychological support for education in gaze governorates to assist it remain headfast in frent of Israeli aggression .

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار التي لحقت بالتعليم في محافظات غزة نتيجة الظروف الأمنية والسياسية الناتجة بعد قيام انتفاضة الأقصى في 28-9-2000م ، فالظروف الأمنية المتدهورة التي تعيشها محافظات غزة منذ بداية هذه الانتفاضة أثرت على جميع مجالات الحياة العامة للسكان بما فيها التعليم الذي ناله نصيب كبير من العدوان الإسرائيلي ، وقد بين هذا البحث أن التدهور السياسي والأمني الحاصل قد أثر على التعليم بأنواعه كافة، وفي مظاهر التعليم النفسية والاقتصادية والأكاديمية كافة، كما أن الدراسة توصي بضرورة تزايد التكاتف الشعبي والرسمي من أجل تقديم الدعم المالي والنفسي للتعليم في محافظات غزة؛ من أجل الصمود أمام العدوان الإسرائيلي.

* قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الأقصى – غزة - فلسطين.

الإطار العام للدراسة :

يُعد عدم الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد من بلدان العالم من أخطر ما يُمكن أن يتعرض له المجتمع، بما يمثله الوضع غير الطبيعي للحياة العامة للسكان من تأثير كبير على جميع النشاطات التي يقوم بها السكان.

ومن المتعارف عليه بين علماء التربية وعلماء الاجتماع والاقتصاد بأن الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات كالأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية تؤدي إلى نشوء حالة من عدم التوازن في النشاطات الإنتاجية للمواطنين، مما ينعكس سلبا على مجمل الإنتاج القومي، وبالتالي على مستوى الدخل الفردي للمواطنين مما يخلق الأزمات النفسية والتربوية والاجتماعية، وهذا ما يُعد في حالة حدوثه من عوامل الهدم والتفكك الاجتماعي والأسري، ويقوض الجبهة الداخلية التي تعد صمام الأمان لاستقرار وصمود أي مجتمع أمام المخاطر الداخلية والخارجية، ومن هذه الأزمات التي قد تحدث في المجتمعات: الأزمات السياسية -كأعمال العنف السياسي political Violence بأشكاله المختلفة من أعمال الشغب والفوضى والمظاهرات والاغتيالات السياسية ، وكذلك عدم الاستقرار الحكومي أي بمعنى التغير السريع في تشكيل السلطة الحاكمة، والأزمات الاقتصادية - كالتضخم وانخفاض الأجور والرواتب وارتفاع الأسعار بشكل كبير ومفاجئ والبطالة، ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها كثير من بلدان العالم، خاصة الدول النامية الانقلابات، إذ عانت على سبيل المثال لا الحصر في الفترة من"1958 -1977م من (151) انقلابا، أي بمعدل (8) انقلابات سنويا**"(**Finer,1987:66-67) .

ومحافظات غزة من المناطق الأكثر توترا في الشرق الأوسط من حيث عدم وجود استقرار سياسي وأمني؛ ناتج بالطبع عن وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس أبشع أنواع القهر والتعذيب ضد السكان المحليين وضد الأرض والممتلكات ، بحيث لم يسلم من بطش هذا المحتل أحد ، والتعليم من المجالات التي تأثرت بدرجة كبيرة من هذا العدوان الإسرائيلي، والذي تعددت ألوانه من قتل وتعذيب للطلاب وهدم للمدارس وإغلاق قسري؛ مما أثر على سير العملية التعليمية في محافظات غزة تأثيرا بالغا، على الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها الجميع من أجل استمرار العملية التعليمية ، إلا أن الواقع يتطلب منا معرفة الأثر الذي تركه عدم الاستقرار السياسي والأمني على مسيرة التعليم في محافظات غزة خلال انتفاضة الأقصى ، ومن هنا نبعت

مشكلة الدراسة الحالية والتي تتلخص فى السؤال الرئيس التالي " **ما ظـاهرة عـدم الاسـتقرار السياسي والأمني وأثرها على التعليم فى محافظات غزة**"؟.

أسئلة البحث: للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وهو " **ما ظاهرة عدم الاستقرار الـسياسي والأمني وأثرها على التعليم فى محافظات غـزة**" ؟ ، يتطلـب ذلـك الإجابـة عـن الأسـئلة الفرعية التالية :

1. ما ملامح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات غزة ؟ .
2. ما أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات غزة ؟ .
3. ما الآثار التي تركها عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم في محافظات غزة ؟ .

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف إلى ملامح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني والأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة.
2. التعرف إلى الآثار المترتبة على عدم الاستقرار السياسي والأمني على العملية التعليمية في قطاع غزة .
3. اقتراح بعض الحلول للتخفيف من الآثار السلبية لعدم الاستقرار الـسياسي والأمنـي علـى التعليم في قطاع غزة.

أهمية البحث :

تتضح أهمية هذا البحث في التعرف إلى الأسباب الحقيقية التي تقـف وراء ظـاهرة عـدم الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة، وكذلك التعرف على الآثار السلبية التي لحقت بالتعليم في محافظات غزة، والتي نتجت عن الظروف غير المستقرة في محافظات غزة بعد قيام انتفاضة الأقصى في 28-9-2000م وما زالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث ، ويُشكل هذا البحث أهمية كبيرة لكونه يدرس وضعا قائما يُعاني منه الجميع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما أن الأزمة قد طال أمدها ، وبات محتما على التعليم التكيف مع هذا الواقع المُتأزم ، **ومـن الجهـات التي يعتقد الباحث أن هذا البحث يُشكل أهمية كبيرة بالنسبة لها :**

1. **السلطة الوطنية الفلـسطينية** ، وهي الجهة المسؤولة عن محافظات غزة منذ العام 1994م بعد توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل .

2. **وزارة التربية والتعليم العالي** ، وهي الوزارة المسؤولة مباشرة عن التعليم العام والعالي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية .
3. **مؤسسات التعليم**، العام والعالي وهي التي تُعاني مباشرة من الآثار السيئة التي ترتبت على عدم وجود استقرار سياسي وأمني.
4. **المجتمع المحلي**، بكل فئاته السكانية وشرائحه الاجتماعية، لأن المؤسسات التعليمية أُقيمت أصلا من أجل تقديم الخدمات التعليمية لهؤلاء السكان، وهم الذين يعانون من هذه الآثار القاسية التي أثرت على جميع مجالات الحياة.

حدود البحث:

تتحدد نتائج هذا البحث بالحدود التالية :

1. دراسة مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة فقط لاستحالة الوصول إلى المحافظات الأخرى.
2. البحث في الفترة الزمنية من 28 -9 -2000م، وهي بداية انتفاضة الأقصى وحتى تاريخه .
3. يعكس البحث الحالة كما هي عليه خلال فترة الدراسة ، كما أن نتائج هذا البحث محددة بظروف إجرائها .

منهج البحث :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة؛ وذلك لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه الدراسات .

مصطلحات البحث:

1. **عدم الاستقرار السياسي :** يقصد بهذا المفهوم الصور التي تسود بعض المجتمعات من عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة، أو عدم الاستقرار النظامي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه، من الملكية إلى الجمهورية، أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري "(معوض،1983: 31).
2. **عدم الاستقرار الأمني** : ويقصد بهذا المفهوم عدم الاستقرار السياسي بمفهومه الواسع، وذلك عند دخول مجتمع معين في صور مختلفة من العنف السياسي " من أعمال شغب

ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية "(معوض:131).

الدراسات السابقة :

من الدراسات التي أعدت فى هذا الإطار :

1. دراسة **(معوض : 1983)** بعنوان " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية " وهدفت إلى التعرف عوامل عدم الاستقرار السياسي فى الدول النامية وما تتركه هذه الظاهرة من أبعاد على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول ، وقد توصلت الدراسة إلى :
   - أن الدول النامية شهدت صورا عديدة من عدم الاستقرار السياسي منها عدم الاستقرار الحكومي والانقلابات العسكرية والثورات والسبب فى ذلك أن هذه الدول النامية تعاني من شبكة معقدة ومترابطة من العوامل السياسية والاقتصادية مثل عدم الاندماج القومي وضعف المؤسسات السياسية والأزمات الاقتصادية .
   - وقد بينت الدراسة أيضا أن انتشار عدم الاستقرار فى الدول النامية ترك آثارا ضخمة مست صميم الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا ما جعل عملية التنمية مترهلة وضعيفة فى هذه الدول النامية .
2. دراسة (**صالح : 1985**)**"** الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية فى فلسطين المحتلة**"** ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار التي تركها الاحتلال الإسرائيلي على المؤسسات الثقافية والتربوية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن هذه المؤسسات التربوية تأثرت بصورة سلبية فى مختلف جوانبها من جراء وجود الاحتلال الإسرائيلي ، وأن الاحتلال حاول بكل وسائله التأثير على هذه المؤسسات ومن هذه الوسائل التي استخدمها الاحتلال إغلاق هذه المؤسسات ومنع وصول المعونات المالية العربية والأجنبية لبعض هذه المؤسسات .
3. دراسة (**السهل : 1992**) بعنوان " بعنوان " الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت " وهدت الدراسة إلى التعرف على الآثار التي تركها العدوان العراقي على الجوانب النفسية والاجتماعية لدى الأطفال فى الكويت ، وقد أجريت الدراسة على عينة من الأطفال مكونة من (428) طفلا وطفلة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن :

- ظهرت لدى الأطفال عينة البحث مظاهر انفعالية لم تكن موجودة قبل العدوان على دولة الكويت .
- ظهرت على الأطفال عينة البحث حسبما أفاد الآباء أعراض مثل اضطرابات النوم والتبول اللاإرادي والعدوانية والتسلط .
- أن الظروف السياسية التي أعقبت العدوان على الكويت أثرت على العملية التعليمية بكل محتوياتها من معلمين وتلاميذ وجوهر العملية التعليمية برمته .

4. دراسة (**الطويل : 2000**) بعنوان " القانون الدولي الإنساني والتعليم الأساسي " وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر النزاعات المسلحة والحروب الأهلية على التعليم والمسيرة التعليمية ، وقد توصلت الدراسة إلى :

- أن القرن العشرين شهد ارتفاعا فى النزاعات المسلحة حول العالم والتي أثرت كلها على عمل الهيئات الدولية فى تقديم الخدمات الإنسانية والتعليمية لضحيا الحروب .
- لم يتمم تطبيق الالتزامات الدولية التي قطعتها الدول على نفسها فى المؤتمر الدولي " التعليم للجميع " الذي انعقد فى العام 1990 فى جومتيان –تايلاند ، بحيث لم تساعد هذه الدول فى توجيه الموارد نحو التعليم وتعميمه بل ظلت هذه الدول تنفق الملايين من الدولارات على صناعة الدمار والموت .
- نص القانون الدولي على أن التعليم تحت الاحتلال العسكري ينص على " تكفل دولة لاحتلال، بالاستعانة السلطات الوطنية و المحلية حُسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم " ، إلا أن تطبيق هذا البند يكتنفه الكثير من الغموض والصعوبات التي تضعها الدول أمام الهيئات الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولي .
- أن استمرار موجات العنف فى مناطق متفرقة من العالم أدى إلى تعرض الأطفال لمستويات عالية من العنف مما أدى إلى تشويه عملية التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال وأدى على خلق جيل ضائع حيث تعرض الكثير مهنهم للتعذيب والقتل والإصابة بعاهات بدنية مستديمة، وحرم الكثير منهم من فرص التعليم .

5. دراسة (**عسلية ، محمد وأنور البنا : 2004**) بعنوان " ردود الفعل لصدمة العدوان الاسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى لدى تلاميذ المرحلة الأساسية بمحافظات غزة " وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنماط المختلفة الناتجة عن صدمة العدوان عند تلاميذ المرحلة

الأساسية والتعرف على هذه الأنماط وكيف يدرك الأطفال الحدث الصادم ، وتكونت عينة الدراسة من (240) طفلا من الأطفال الذين تعرضوا للصدمة ، وقد توصلت الدراسة إلى :

- أن العدوان الاسرائيلي على المناطق الفلسطينية آثر على الأطفال الفلسطينيين بصورة كبيرة جدا ، وظهر ذلك جليا من الضغوط الانفعالية التي يعاني منها الأطفال عينة البحث .
- أن الأطفال الذين تعرضوا للصدمة أصبحوا أكثر إتكالية على الوالدين بمعنى أنهم أصبحوا يطلبون المساعدة فى أمورا كانوا يعملونها لوحدهم قبل تعرضهم لصدمات العدوان الاسرائيلي .
- أن كثيرا من الآباء يشعرون بعجزهم عن معالجة الآثار التي تركها العدوان الاسرائيلي على المناطق الفلسطينية على أبناؤهم .

تعقيب على الدراسات السابقة :

- أشارت بعض الدراسات السابقة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي يتركها عدم الاستقرار السياسي والحكومي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، ومن مثل تلك الدراسات (معوض ، 1983) ، (صالح ، 1985) .
- أشارت بعض الدراسات إلى التأثيرات النفسية على الأطفال والتلاميذ فى المرحلة التعليمية الأساسية من جراء الظروف السياسية غير المستقرة والحروب والنزاعات المسلحة ن ومن تلك الدراسات (السهل ، 1992) ، (عسلية ، والبنا ، 2004) .
- أشارت بعض الدراسات إلى أن الحروب والنزاعات أدت إلى خلق جيل ضائع يفتقد إلى التنشئة الاجتماعية السليمة ، ومن تلك الدراسات(الطويل ، 2000) .
- تشابهت نتائج الدراسات السابقة من حيث أن عدم الاستقرار والعدوان والحروب والنزاعات الداخلية كلها تؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية فى المجتمعات .

مدى إفادة الباحث من الدراسات السابقة :

أفادت نتائج هذه الدراسات البحث الحالي ، حيث كانت نقطة انطلاق لموضوع البحث ، كما أن الباحث استفاد كثيرا من هذه الدراسات فى تفسير نتائج الدراسة الحالية .

ما يميز الدراسة الحالية عن البحوث والدراسات السابقة :

اهتمت كثير من الدراسات السابقة بالتركيز على الجوانب النفسية لدى التلاميذ من جراء الظروف السياسية غير المستقرة ، فى حين ندرت هذه الدراسات فى تناول جميع جوانب العملية التعليمية .

- هذه الدراسة – فى حدود اعتقاد الباحث – لم يتم التطرق لمثلها على المستوى الفلسطيني المحلي ، وهذا مما يزيد من أهمية البحث .
- هذه الدراسة تؤرخ لمرحلة هامة من مراحل حياة المجتمع الفلسطيني الذي يعيش مرحلة انتفاضة الأقصى فى وجه آلة العدوان الإسرائيلية .

الإطار النظري :

تُعد مشكلة عدم الاستقرار السياسي والأمني من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها كثير من دول العالم ، خصوصا دول العالم الثالث والدول النامية ، ويختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي والأمني بين الدول ، فهذا المصطلح من المصطلحات التي ثار حولها جدل كبير ، فقد "يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة "(الديك ، 1999 : 25) ، وهذا ما يمكن إن يُسمى بعدم الاستقرار السياسي فقط بدون الشق الأمني ، فتغيير الحكومة في بلد ما لا يعنى أن الوضع الأمني في هذا البلد مصاب بعدم الاستقرار، بل إن الديمقراطية الصحيحة تتطلب وجود الانتخابات الحرة والديمقراطية وممارسة هذه الحرية من جانب المواطنين تعنى أن هيئة الحكومة قابلة للتجديد .

وقد يوسع البعض الآخر في تعريفه لظاهرة عدم الاستقرار السياسي ليحتضن أيضا عدم الاستقرار النظامي ، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه : من الملكية إلى الجمهورية، كما حدث في إيران، والانقلاب على حكم الشاه، وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية ، أو التحول من الحكم المدني إلى الحكم العسكري ، وقد يزداد المفهوم " اتساعا ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من: أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية "(معوض:131) ، وهذا ما يُمكن أن نسميه بظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، ففي دول كثيرة من العالم لا يوجد تغيرات دستورية وبها حكومات قوية ، ولكنها تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الأمني كما هو حادث الآن في بريطانيا وأسبانيا، وهما من الدول الأوروبية المتقدمة ، فالصراع الذي يخوضه الجيش الجمهوري الإيرلندي مع الحكومة في بريطانيا ، وكذلك أعمال العنف والاغتيالات التي تقوم بها

منظمة **" إيتا"** EITA الانفصالية في أسبانيا تجعلان من هاتين الدولتين في مقدمة الدول الأوروبية التي تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الأمني؛ مما يؤثر على مجمل النشاطات في هذه الدول في كثير من الأحيان.

أولا : صور عدم الاستقرار السياسي والأمني:

تختلف المعاناة بين دول العالم في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذه المعاناة تختلف في حجم الظاهرة من جهة، وفى صور الظاهرة من جهة أخرى، وتظهر أهم ملامح هذه الصور في الأشكال التالية:

1) **عدم الاستقرار الحكومي :** ويُقصد بعدم الاستقرار الحكومي " التغير السريع في العناصر الحاكمة **" (**معوض : 132**)**، وهذه السمة من السمات التي ميزت كثيرا من دول العالم خصوصا الدول النامية، ففي دولة الإكوادور تعاقب " على رئاسة الدولة (14) رئيسا خلال تسعة أعوام من 1940 -1949م ، وفى بوليفيا استلم وزارة العمل (18) وزيرا خلال (4) سنوات ، و(8) وزراء للمالية خلال (18) شهرا "(Roth and Frank ,1980 : 451-452) ، وفى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية نتج عن الظروف السياسية والأمنية الحادثة بعد انتفاضة الأقصى تغيرات في عناصر الحكومة الفلسطينية وأصبحت استقالة أي حكومة فلسطينية مسألة لا تتعدى ثلاثة شهور نتيجة الضغوط الإسرائيلية والدولية على الشعب الفلسطيني.

2) **العنف السياسي :** Political Violence وهو من أعلى درجات الفوضى السياسية والأمنية خصوصا إذا صاحب هذا العنف السياسي عمليات التصفية الجسدية والاغتيالات المنظمة، كذلك تُعد " أعمال الشغب وأعمال العنف المصاحبة للانتخابات والمظاهرات الشعبية "(معوض:133) ، من أعمال العنف السياسي ، وتختلف درجاتها بين الدول ، فقد يرافق الانتخابات مظاهرات شعبية سلمية، أو قد تصل إلى حد الفوضى العارمة، مثلما حدث في دولة " تشيلي، في انتخابات مارس في العام 1973م، حيث أدت الأعمال الدموية التي رافقت الانتخابات إلى وقوع حوالي **(8%)** من السكان بين قتيل وجريح "(pamler ,1978 : 65 and WilliamThompson) ، وفى المناطق الفلسطينية كثيرًا ما تحدث صدامات مسلحة ودموية بين عناصر الأمن الفلسطيني وقوى المعارضة، وفى كثير من الأحيان فقد العشرات أرواحهم نتيجة الصدامات المسلحة.

3) الحروب الأهلية : وهي من المظاهر الشائعة الانتشار في القارة الأفريقية والدول النامية فمعظم هذه الدول تعانى من الحروب الأهلية التي تعمل على فشل سياسات التنمية، وتدمر كل الأسس التي يمكن للتنمية أن تعتمد عليها ، كما أن فشل التنمية يزيد من فرص زيادة الحروب الأهلية ، وقد بينت دراسة أجراها البنك الدولي أن " حوالي (52) حربا أهلية رئيسية قامت في أفريقيا ما بين 1960 إلى 1990م ، وأن هذه الحروب الأهلية تركت آثارا سلبية تجاوزت كثيرا أماكن القتال الفعلي ، وامتدت إلى الدول المجاورة ، بل حتى إلى دول بعيدة "(البنك الدولي ، 2003 : 4) .

إجابة السؤال الأول : والذي ينص على" ما ملامح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات غزة ؟

إن ملامح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات قطاع غزة كثيرة فمنذ بداية انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول / سبتمبر 2000م ، ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تتعرض لحملة شرسة وهمجية من جانب الجيش الإسرائيلي استخدم فيها وسائل القمع المختلفة ومارس أشد السياسات الهمجية ضد المدنيين الفلسطينيين ، وقد تميزت هذه الممارسات الهمجية للجيش الإسرائيلي بأنها " مصحوبة بأعنف موجة من الانتهاكات المنظمة والمنهجية للحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن انتهاكها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني ، كالحق في الصحة والحق في السكن والحق في العمل والحق في التعليم وغيرها من الحقوق "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002 : 1) .

ويواجه التعليم في "(13)، محافظات غزة كغيره من القطاعات الأخرى وضعا غير طبيعيّ؛ نتيجة هذه الإجراءات الإسرائيلية الجائرة ، فقد بدأت الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين تسوء، وبدأ الاقتصاد في التدهور وتراجعت عمليات النمو الاقتصادي، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار، حيث قُدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال العام الأول من انتفاضة الأقصى " بحوالي (2.4 -3.2) بليون دولار "(برنامج دراسات التنمية ، 2002 : 24)، وازدادت معدلات البطالة والفقر " إذ بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تقع تحت خط الفقر حوالي (60.8%)، وتتوزع هذه النسبة بواقع (50.5%) في الضفة الغربية، مقابل (81.5%) في محافظات قطاع غزة ، وهذا يعني أن أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002 : 12 -13)، ومحافظات غزة من

المناطق الأكثر توترا في الشرق الأوسط، **وتظهر ملامح عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات غزة في الصور التالية:**

1. **الحصار الخارجي على محافظات غزة:** وهو من صور عدم الاستقرار الأمني التي تعيشها محافظات غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967م ، ولكن اشتدت الصورة سوادا وألما مع بداية انتفاضة الأقصى، وما زالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث ، حيث تعيش محافظات غزة في حالة من الحصار الخارجي، إذ تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المنافذ التي تربط محافظات غزة بالعالم الخارجي وبالمدن الإسرائيلية ، بحيث تأثرت جميع مجالات الحياة في محافظات غزة؛ نتيجة سياسة الحصار والإغلاق التي تتبعها السلطات الإسرائيلية ، وقد أغلقت هذه السلطات معبر بيت حانون للمسافرين الذي يربط محافظات غزة بالضفة الغربية وإسرائيل بنسبة (72%) ومعبر بيت حانون التجاري بنسبة (100%)، ومعبر رفح للمسافرين الذي يربط محافظات غزة بجمهورية مصر العربية بنسبة (46%)، ومعبر رفح التجاري بنسبة (72%)، ومعبر المنطار الذي يتم من خلاله استيراد البضائع بنسبة (10%)، ومعبر صوفا بنسبة(70%)، ومطار غزة الدولي بنسبة (80%) ، وبالتالي شكلت نسبة الإغلاق لهذه المعابر التي تربط محافظات غزة بالعالم الخارجي ما نسبته (93.7%) من إجمالي العام الأول للانتفاضة "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002: 2 -26) .

أما فيما يتعلق بالحدود البحرية لمحافظات غزة فهي تقع تحت السيادة الفلسطينية شكليا حسب اتفاقيات السلام في (أوسلو) حيث نصت الاتفاقية " في البند "**11**" من البروتوكول الملحق بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية والترتيبات الأمنية على حق إبحار قوارب الصيد الفلسطينية في المنطقة المعروفة بـ" **L** " والتي تمتد حتى عشرين ميلا بحريا في البحر من الشاطئ "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002 : 5) ، ولكن كثيرا ما تقوم هذه السلطات بمنع حركة المراكب البحرية والصيادين من السعي وراء الرزق بحجة الدواعي الأمنية ، مما يحرم الصيادين " الذين يعتمدون على مهنة الصيد في محافظات غزة وهم حوالي (3860) صيادا ، وحوالي (4000) حرفي يعملون في بيع الأسماك ونقلها ، وحوالي (1500) حرفي يعملون في نسج شباك الصيد وترميم المراكب" (رملاوي :13 -14) من لقمة العيش ، وينضمون إلى طابور الفقراء الذي يزداد كل يوم .

2. الحصار الداخلي لمحافظات غزة : أو التقسيم القسري، حيث أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية انتفاضة الأقصى على تقسيم محافظات غزة إلى ثلاث مناطق منعزلة عن بعضها البعض ، وقد " قطعت أوصال المدن والقرى الفلسطينية وجعلتها كالجزر المتناثرة والمعزولة ، كما لجأت إلى عزل مناطق بالكامل عن محيطها "(مركز الميزان لحقوق الإنسان ، 2002: 4) ، وقامت بوضع الحواجز العسكرية بين المدن والقرى الفلسطينية ، وهذه المناطق المُقسمة في محافظات غزة ، **هي :**

أ - **محافظة الشمال** : وتشمل مدن: غزة وجباليا وبيت لاهيا وبيت حانون ، بالإضافة إلى عشرات المخيمات والقرى والمجالس المحلية ، ولا يستطيع سكان هذه المناطق الوصول إلى باقي محافظات غزة إلا من خلال بوابات وحواجز أمنية للجيش الإسرائيلي وفي أوقات يحددها الاحتلال بنفسه .

ب - **محافظة الجنوب**: وتشمل مدن: رفح وخان يونس ، بالإضافة إلى عشرات القرى والمجالس المحلية ، ولا يستطيع سكان هذه المناطق الوصول إلى باقي محافظات غزة إلا من خلال بوابات وحواجز أمنية للجيش الإسرائيلي وفى أوقات يحددها الاحتلال بنفسه .

ت - **محافظة الوسطى** ، وتشمل مدن: دير البلح والنصيرات ، بالإضافة إلى أربعة مخيمات ومجالس قروية وتجمعات سكانية مزدحمة ، وسكان هذه المحافظة لا يستطيعون الوصول إلى محافظة الجنوب إلا من خلال البوابات الأمنية التي يسيطر عليه الجيش الإسرائيلي ، كما أن وصول سكان هذه المحافظة إلى مدينة غزة، وهى المركز الاقتصادي الرئيسي لجميع المحافظات لا يتم إلا من خلال الطريق الساحلي ، الذي عادة ما تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاقه من حين لآخر ولفترات غير محددة.

ث - **منطقة المواصي**، وهذه المنطقة فريدة في وضعها الأمني ، حيث إنها تقع على شاطئ البحر في محافظة خان يونس ويقطن في منطقة المواصي حوالي (5000) فلسطيني ، وتحيط بمنطقة المواصي المستوطنات من جميع الجهات ويحدها من الغرب البحر المتوسط ، وقد فرضت إسرائيل حصارا مشددا على هذه المنطقة ، وأقامت حولها الحواجز العسكرية المشددة ، ويخضع " الفلسطينيون من سكان تلك المنطقة لإجراءات تفتيش مشددة ومهينة على هذه الحواجز، ويتعرض العمال والموظفون والطلبة لاستفزازات جنود الاحتلال على الحاجز ، مما يعطل انتظامهم في أعمالهم ومدارسهم "(

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002 : 22) ، وهكذا باتت هذه المنطقة سجنا كبيرا لا مجال للدخول أو الخروج منها إلا عبر بوابة تحت السيطرة الإسرائيلية ، وأصبح سكانها من الفلسطينيين وكأنهم في دولة خارج محافظات غزة .

3. **المظاهرات الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي:** ونعني بالمظاهرات الشعبية المشاركة الجماهيرية الواسعة في الثورة ضد وجود الاحتلال الإسرائيلي ، وهذه المظاهرات الشعبية مثلت الصورة الأولى من صور الانتفاضة، بحيث شاركت معظم قطاعات الشعب وفئاته المختلفة في التعبير عن رفض الاحتلال ، وقد شهدت محافظات غزة آلاف المظاهرات الشعبية منذ بدء انتفاضة الأقصى ، كما أن هذه المشاركة الجماهيرية تتجسد يوميا في التصدي لمحاولات الاحتلال في اقتحام بعض المناطق الفلسطينية ، وتتجسد بصورة أوضح في المشهد الحزين اليومي الذي يتم في تشييع جنازات الشهداء ، حيث يخرج آلاف المواطنين من الأعمار والفئات الاجتماعية كافة؛ ليودعوا الشهداء ويعبروا في لوقت نفسه عن الرفض لوجود هذا المحتل الغاشم.

4. **الاغتيالات للمواطنين من جانب الجيش الإسرائيلي:** وهي أعلى صور الإرهاب الإسرائيلي المُنظم ، وهو من الصور البشعة والمؤلمة التي يُعاني منها المدنيون الفلسطينيون خاصة الشباب الذين تشك إسرائيل في أن لهم نشاطات وطنية في مقاومة الاحتلال من خلال العمل المسلح، وقد بلغ عدد محاولات الاغتيال للناشطين الفلسطينيين خلال العام الأول لانتفاضة الأقصى" (41) محاولة اغتيال، أدت إلى استشهاد (53) مواطنا، وإصابة (65) آخرين، بالإضافة إلى استشهاد (18) مدنيا تواجدوا بالصدفة في مكان وقوع الجريمة "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001 : 2)، وقد استخدم الجيش الإسرائيلي وسائل متنوعة في تنفيذ عملية الاغتيالات لهؤلاء المدنيين، **ومن هذه الوسائل:**

أ. استخدام الطائرات الحربية في قصف السيارات والمنازل، وكافة الأماكن التي تعتقد القوات الإسرائيلية بوجود المطلوبين لديها في هذه الأماكن .

ب. استخدام العبوات الناسفة في السيارات والمنازل التي يوجد فيها مطلوبون، وكذلك الألغام والشراك الخداعية.

ج. استخدام وحدات (**المستعربين**) في تنفيذ أعمال الاغتيال ، وهذه الوحدات تضم قتلة محترفين من اليهود، مهمتهم اغتيال من وضعت أسماؤهم في القوائم المُعدة من قبل

وزارة الدفاع الإسرائيلية، ويتنكر هؤلاء المُستعربون في ملابس عربية، ويتجولون في المناطق الفلسطينية ومن الصعب التعرف إليهم لأنهم يتنكرون في زي السكان المحليين ويلاقون المساعدة من قلة من العملاء والخونة .

د. **الاعتقالات السياسية :** وهى صورة من صور عدم الاستقرار التي تعيشها محافظات غزة عبر سنواته الطوال ومنذ احتلال إسرائيل لغزة في العام 1967، ولكن هذه الاعتقالات ازدادت في كمها وفى وحشيتها خلال انتفاضة الأقصى الحالية ، وقد بلغ عدد المواطنين المدنيين الذين تم اعتقالهم في المحافظات الفلسطينية خلال الفترة من 29-9-2000 إلى 31-7-2003 حوالي (7389) موزعين على " 22 " سجنا، وهناك (7942) سجينا، خرجوا بعد التحقيق معهم (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2002 : 1) ، وتستخدم إسرائيل وسائل مختلفة في تنفيذ عمليات الاعتقال منها :

- مداهمة المنازل ليلا واعتقال المواطنين.
- اعتقال المواطنين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية .
- تنفيذ عمليات اعتقال من خلال استخدام وحدات الكوماندوز .

ه. **التدمير المنظم للبنية التحية للاقتصاد الفلسطيني :** وذلك من خلال أعمال هدم البيوت والمؤسسات وتدمير الأراضي الزراعية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ، فلقد لجأت إسرائيل مع بداية نشأتها في العام 1948م إلى سياسة الطرد والترحيل الجماعي للسكان مما أوجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والذين ما زالوا يعانون الشتات والغربة ، وقد قامت إسرائيل في ذاك الوقت بهدم منازلهم وتجريف الأراضي الزراعية ومحو آثار كل ما يدلل على وجود قرى ومدن فلسطينية، بحيث لم تُبق لهؤلاء اللاجئين أطلالا يبكون عليها .

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بممارسة السياسة نفسها من خلال هدم المنازل والتي بلغت حوالي " (450) منزلا في العام الأول للانتفاضة في محافظات قطاع غزة فقط ، منه (400) منزل تم تدميرها بشكل كامل ، بينما تم تدمير (51) منزلا بشكل جزئي" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : 3) ، كما قامت قوات الاختلال بتجريف وتدمير الأراضي الزراعية ومصادرة الممتلكات ساعية من وراء هذه الأعمال إلى دفع السكان إلى الرحيل والهجرة وترك ديارهم ، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم تجريفها خلال

الفترة من 1/1 -2002/3/31 ، حوالي (14000) دونم ، أي حوالي (7,5%) من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في محافظات غزة " (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : 3) ، وقد أدت هذه الأعمال غير القانونية وكذلك إغلاق المعابر والحدود ومنع المساعدات الدولية من الوصول للشعب الفلسطيني إلى ارتفاع الدين العام " في الخزينة الفلسطينية إلى حوالي (900) مليون دولار، وعجز في الموازنة يُقدر بحوالي (877) مليون دولار ، وشيكات مرتجعة صادرة عن وزارة المالية بحوالي (300) مليون دولار ، وأموال محتجزة لدى إسرائيل بحوالي (700) مليون دولار "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2002 : 1 -5) .

إجابة السؤال الثاني : والذي ينص على **" ما أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في محافظات غزة ؟**

توجد عدة عوامل وأسباب تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار الأمني في محافظات قطاع غزة، وهذه الأسباب تتمثل في سبب رئيسي وأسباب ثانوية، **وهذه الأسباب هي:**

1. **وجود الاحتلال الإسرائيلي :** فالسبب الرئيسي وراء ظاهرة عدم الاستقرار الأمني في محافظات غزة هو وجود الاحتلال الإسرائيلي نفسه ، فبموجب اتفاقيات " أوسلو " للسلام الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فإن السلطة الفلسطينية أصبحت الجهة المسؤلة عن إدارة شئون محافظات غزة والضفة الغربية ، ولكن سيطرة القوة الإسرائيلية تجعل هذه الاتفاقيات غير ذات أهمية ، لأن الاحتلال ما زال يفرض سيطرته على الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة، رغم مرور تسع سنوات على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو . .
2. **وجود المستوطنات اليهودية :** في محافظات غزة ، وقد يري البعض أن العدوان الإسرائيلي إذا ما توقف فإنه لا داعي لذكر هذه المستوطنات ، وهذا الأمر غير صحيح لأن بعض هذه المستوطنات اليهودية موجود في محافظات غزة قبل العام 1967م ، وهو العام الذي احتلت فيه إسرائيل محافظات غزة ، فهذه المستوطنات بالنسبة لدولة إسرائيل تعد بمثابة تثبيت وجود على زعم أن إسرائيل من الفرات إلى النيل ، وقد بلغ عدد هذه المستوطنات في نهاية العام 2000م " (150) مستوطنة ، منها (17) مستوطنة في محافظات غزة ، بالإضافة لعشرات الطرق الالتفافية التي يسلكها المستوطنون ، والتي تلتهم آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين "(برنامج دراسات التنمية ، 2002 : 23) ، لذا فإن هذه المستوطنات تبقى

سرطانا، ينتشر ويجعل السكان الفلسطينيين في محافظات غزة يعيشون في حالة عدم استقرار دائم .

3. **ضعف المفاوض الفلسطيني :** من العدل هنا، وبما تفرضه الأمانة العلمية للبحث أن نقر بأن الجانب الفلسطيني يتحمل جزءا من المسؤولية فيما يتعلق بتكريس بعض الصور الاحتلالية لليهود في محافظات غزة ، فطالما حلم اليهود بأن يستيقظوا من النوم ويجدوا محافظات غزة وقد ابتلعها البحر حتى أن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق " إسحاق رابين " صرح أمام الإعلام العالمي كله بهذا الحلم ، ولكن ما حدث هو أن المفاوضين الفلسطينيين تركوا هذه المستوطنات والتي تقع في أهم المناطق الإستراتيجية بمحافظات غزة للحل النهائي للقضية الفلسطينية ، وهذا ما أتاح للطرف الإسرائيلي سهولة تقسيم محافظات غزة إلى أربع مناطق، يعزلها عن بعضها البعض في أي لحظة ، وهذا ما ظهر جليا في إحدى أهم الصور لظاهرة عدم الاستقرار الأمني في محافظات غزة ، كما أن وجود هذه المستوطنات سهل على قوات الاحتلال الإسرائيلي سهولة تنفيذ أعمال الاغتيالات ضد المواطنين وقد فقد العشرات من المواطنين العزل أرواحهم أمام هذه المستوطنات، وكذلك تنفيذ الاعتقالات، لأن هذه المستوطنات الإسرائيلية هي عبارة عن دولة للمستوطنين اليهود بين التجمعات الفلسطينية.

إجابة السؤال الثالث : والذي ينص على **" ما الآثار التي تركها عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم في محافظات غزة ؟**

تختلف الجهات المشرفة على التعليم في محافظات غزة منذ العام 1948م، حين خضعت محافظات غزة للإدارة المصرية حسب " اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية (رودس) في "4 فبراير 1949م "(العيلة ، 1996 : 157)، ويوجد الآن في محافظات غزة أكثر من جهة مشرفة على التعليم ، ويمكن توضيح صورة السلم التعليمي والجهات المُشرفة على التعليم في التالي :

1. **التعليم العام** ، ويضم المرحلة الابتدائية ومدتها (6) سنوات، والإعدادية ومدتها (3) سنوات، والثانوية ومدتها (3) سنوات، وينقسم هذا النوع من التعليم العام من جهة الإشراف والإدارة إلى **نوعين وهما :**

- **التعليم الحكومي**: وهو التعليم الذي تُشرف عليه وزارة التربية والتعليم العالي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقوم الوزارة بتمويل هذا التعليم الحكومي، وقد بلغ عدد المدارس الحكومية

في العام 2000 -2001م " في محافظات غزة " 635" مدرسة أساسية وثانوية تضم حوالي (366.28) طالبا وطالبة "(برنامج دراسات التنمية : 70).

- **تعليم وكالة الغوث (اونروا) :** حيث تقوم وكالة الغوث الدولية بالإشراف والتمويل للتعليم العام الموجه لأبناء اللاجئين الفلسطينيين في محافظات غزة منذ العام 1950م ، وقد بلغ عدد المدارس التي تشرف عليه (الأونروا) في العام 2000 -2001م " (168) مدرسة ابتدائي وإعدادي وتضم حوالي (177.474) طالبا وطالبة (برنامج دراسات التنمية :71).

2. **التعليم الخاص:** وهي المؤسسات التعليمية الأهلية غير الحكومية أو التي تُشرف عليها جهات أجنبية غير حكومية، وبلغ عدد هذه المدارس في محافظات غزة في العام الدراسي 2001 - 2002م " (19) مدرسة، يدرس بها (5977) طالبا وطالبة "(UNRWA,2001:5).
3. **رياض الأطفال**: وهى المرحلة التعليمية التي لا تحظى بالاهتمام اللازم في محافظات غزة ، وقد بلغ عدد دور رياض الأطفال في العام الدراسي 2001 -2002م " (241) روضة، منها (76) روضة عامة، و(165) روضة خاصة، ويدرس في هذه المرحلة التعليمية للعام المذكور حوالي (23.291) تلميذا وتلميذة "(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2002: 13).
4. **التعليم العالي** : حيث يوجد في محافظات غزة ثلاث جامعات وهي جامعة الأزهر في غزة وهي جامعة شبه حكومية ، وجامعة الأقصى وهي جامعة حكومية ، والجامعة الإسلامية وهي جامعة عامة ، ويوجد فروع لجامعة القدس المفتوحة بغزة ، كما يوجد كليات متوسطة منها كلية فلسطين التقنية وهي حكومية ، وكلية العلوم والتكنولوجيا وهي حكومية ، وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الفلسطينية للعام الجامعي 2001/2000م حوالي "75000 " طالب وطالبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:19)، وتعتمد هذه المؤسسات جميعا في تمويلها بالدرجة الأولى على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب للدراسة فى الجامعات التي تعاني من ندرة الموارد المالية .

وقد عانت المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها من الأوضاع التي نشأت مع انتفاضة الأقصى فهي تمثل الجزء الهام من المجتمع ، كما أنها تضم أبناء هذا المجتمع الفلسطيني الذي يُعانى كله من آثار هذه الانتفاضة، وما رافقها من عمليات القمع والقتل والهدم لكل ما تطاله آلة الحرب الإسرائيلية ، وسوف نتعرض هنا للآثار التي لحقت بالتعليم من جراء عدم الاستقرار السياسي

والأمني الذي تعيشه محافظات غزة ، **والذي طال جوانب العملية التعليمية برمتها ، وهذه الجوانب هي :**

أولا : الجانب الاقتصادي : تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي مجتمع من خلال عنصرين لا غنى لأحدهما عن الآخر وهما رأس المال من جهة، والعنصر البشري المُدرب القادر على استغلال الموارد الطبيعية من جهة ثانية ، والتعليم هنا يلعب الدور الأساسي في التوفيق بين هذين العنصرين بوصفه" عاملا هاما للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لا بد من توفره لتحقيق أية تنمية اقتصادية "(برنامج دراسات التنمية :78) ، وسياسية واجتماعية ، والتعليم في محافظات غزة بدأ في عملية التنمية الشاملة مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م ، ولكن هذه التنمية لم تأخذ الوقت الكافي لجني الثمار ، حيث كان للعدوان الإسرائيلي على محافظات غزة خلال انتفاضة الأقصى آثار مادية واضحة طالت كل المؤسسات بما فيها التعليم ، وتظهر ملامح الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالتعليم خلال الانتفاضة الحالية في الصور التالية :

1) **شح الموارد المالية للتعليم :** يعتمد التعليم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في جزء كبير من نفقاته على التمويل المحلى خصوصا التعليم العالي والذي يقوم على نظام **(استرداد الكلفة)** حيث يقوم الطلاب بدفع الرسوم الدراسية العالية نسبيا مقارنة بمتوسط الدخل السنوي وقد مثلت هذه الأقساط الدراسية حوالي (30%) من إجمالي دخل الجامعات الفلسطينية للعام الدراسي 94 -1995(البان، 1991 : 61)، وفى العام الدراسي " 98/97م بلغ حجم الأقساط الطلابية في الجامعة الإسلامية في غزة حوالي (48%) من إجمالي الإيرادات بالجامعة (شعث ،1997 : 15)، وقد واجه التعليم هذه الصعوبات الاقتصادية لأن فئات كبيرة من قطاعات الشعب باتت غير قادرة على تسديد الرسوم الدراسية المقررة على الطلاب ، وذلك لارتفاع معدلات البطالة بشكل قياسي حيث أن محافظات غزة تعتمد على القوى العاملة التي كانت تعمل في المدن الإسرائيلية وهذه القوى العاملة باتت معطلة حيث " أدت القيود المفروضة على حرية التنقل وإغلاق الحدود إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة (38%)؛ أي ما يُقارب أكثر من (250.000) شخص، وذلك بالمقارنة بنسبة (11%) (70ألف شخص) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2000م "(سلمان ، 1999 : 65)، وارتفع مُعدل الإعالة والفقر في خلال هذه الانتفاضة من(5.9%) إلى (8.8%)أي"(37)،ارتفاع قدره

(49.2 %) "(الجهاز المركزي للإحصاء : 6)، كما انخفض معدل الدخل الفردي " بنسبة (16%) حيث بلغ حوالي (1680) دولارا أمريكيا سنويا" (الجهاز المركزي للإحصاء : 6 -7)، **وقد بدأت تظهر آثار الأزمة المالية التي يواجهها التعليم نتيجة الظروف الاقتصادية السائدة وكان من أهم ملامح هذه الأزمة الاقتصادية :**

أ. **عدم انتظام رواتب العاملين في المؤسسات التعليمية** : تشكل رواتب الموظفين " في السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي (60%) من إجمالي النفقات"(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : 7) ، وقد بات من المعروف في محافظات غزة أن الرواتب الشهرية للموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية تُدفع للموظف كل خمسين يوما مرة، وقد تزيد الفترة أو تنقص، وعادة ما تزيد بسبب عدم توفر الموارد المالية لدى وزارة المالية الفلسطينية بانتظام نتيجة ظروف الحصار ، وقد أقر وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم وجود توقيت محدد لصرف الرواتب الشهرية، وعدم مقدرة الوزارة من السيطرة على توقيت دفع الرواتب للموظفين الفلسطينيين ، لأن صرف الرواتب " يعتمد على التاريخ الذي تتسلم فيه السلطة المساعدات"(تقرير التنمية البشرية، 2002 : 69)، من الدول العربية والدول المانحة ، أما التعليم العالي فلكونه يعتمد في جزء كبير من تمويله على الأقساط الدراسية فقد تأثر بدرجة أكبر من التعليم العام من جراء الظروف الاقتصادية الطارئة نتيجة أحداث انتفاضة الأقصى ، خاصة وأن " التعليم العالي يحتاج إلى نفقات عالية حيث تضطر الأسر الفلسطينية لدفع ما بين 18 -28% من دخلها الشهري لتغطية رسوم طالب جامعي واحد فقط غير التكاليف الأخرى ، من كتب ، إقامة ، معيشة "(صحيفة الوطن :2002) ، وقد ترتب على عدم مقدرة الطلاب في الجامعات من دفع الرسوم الدراسية أن الجامعات لم تعد قادرة على دفع الرواتب الشهرية للعاملين فيها بانتظام، وأصبح من المعروف أن الرواتب في الجامعات تتم كل شهرين أو ثلاثة أشهر وبنظام التقسيط، خصوصا في الجامعات العامة وشبه الحكومية .

ب. **تخفيض الدعم المالي للخدمات المُقدمة للطلاب** : ففي ظل الأزمة المالية التي يُعاني منها التعليم عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، لم تعد هذه المؤسسات التعليمية قادرة على الإنفاق على الأنشطة الطلابية ، كما أن الحصة المالية المقدمة من وزارة التربية والتعليم العالي للجامعات شحيحة جدا ، حيث بلغت " حوالي (2%) من إجمالي المبالغ التي استطاعت

الوزارة توفيرها للتعليم العالي في فلسطين وهو مبلغ (20) مليون دولار للعام الدراسي 2003م "(وكالة الأنباء الفلسطينية : 2003) .

ج. **وقف العمل في المشروعات التطويرية:** كان من نتائج الأزمة الاقتصادية التي يُعاني منها قطاع التعليم في محافظات غزة وقف تنفيذ كثير من المشروعات الهامة والحيوية؛ نتيجة الظروف الاقتصادية وقد قامت جامعة الأقصى بوقف عمليات البناء في أراضي الجامعة المجاورة لمستوطنة (نتساريم) الإسرائيلية، نتيجة العجز المالي من جهة، وخطورة المنطقة أمنيا من جهة أخرى، كما قامت الجامعة بنقل طلاب كلية العلوم النوعية التي يقع مقرها بالقرب من مفترق الشهداء الذي يُسيطر عليه الجيش الإسرائيلي إلى الفروع الأخرى للجامعة، وهذا ما شكل عبئا ماليا على الجامعة في هذه الظروف الصعبة ، ويجدر الذكر هنا أن هناك مساعدات عربية كان من المفترض أن توجه للمشاريع الإنشائية للمؤسسات التعليمية وخصوصا التعليم الجامعي إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الطلاب فرضت توجيه هذا الدعم المالي للطلاب المحتاجين لمواصلة تعليمهم الجامعي، ومن هذه المشاريع دفع مبلغ (10) مليون دولار للطلاب المحتاجين في جامعات محافظات غزة للعام الدراسي 2001 -2002م "(وكالة الأنباء الفلسطينية: 2003) .

2) **قصف وتدمير كثير من المؤسسات التعليمية :** فقد تعرضت كثير من المؤسسات التعليمية في محافظات غزة إلى القصف والتدمير، وهذا بحد ذاته يعد خسارة مالية كبيرة، حيث طال التدمير عشرات المدارس والمعاهد والكليات ، فقد " ألحق القصف الإسرائيلي أضرارا جسيمة بحوالي (22) مدرسة "(المرجع السابق نفسه : 2003) ، كما طال التدمير والخراب بعض المؤسسات التعليمية بشكل جزئي من خلال تحطيم النوافذ والأبواب والمقاعد الدراسية وأجهزة الكمبيوتر، بحيث لم تعد صالحة للعمل وتحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة من أجل إصلاحها .

كما أنه يوجد وجه آخر للخسائر المالية التي لحقت بقطاع التعليم من جراء عدم الاستقرار الأمني، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بإخلاء كثير من المدارس التي تقع بجوار المستوطنات، أو التي تجاور مقرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتي تتعرض للقصف المستمر من جانب الجيش الإسرائيلي ، **وقد ترتب على عملية النقل هذه للطلاب ضغوط اقتصادية تمثلت في :**

أ. شراء أثاث ومقاعد وأجهزة جديدة للمدارس التي تم نقلها إلى أماكن أخري ، ومن هذه الأجهزة ما هو مرتفع السعر، كما هو الحال مع مدرسة المكفوفين في غزة والتي تقدم خدماتها التعليمية لحوالي " (350) طفلا من المعاقين بصريا "(الحق في التعليم ، 2002 : 174) ، والتي طالها القصف الإسرائيلي رغم أنها مؤسسة دولية تابعة لوكالة الغوث (أونروا) .

ب. زيادة الضغوط الاقتصادية على عائلات الطلبة والعاملين؛ نتيجة التنقل بالسيارات، وارتفاع أجرة السيارات الناتج عن ارتفاع الأسعار في محافظات غزة بشكل كبير ، بحيث أصبح الطالب الذي يدرس في الجامعات الفلسطينية يحتاج إلى متوسط (25) دولار شهريا للمواصلات فقط مقارنة بحوالي عشرة دولارات قبل الانتفاضة .

ج. أثرت الأوضاع الاقتصادية لمحافظات غزة على مدى قدرة الأسر الفلسطينية من الإنفاق على التعليم خصوصا التعليم العالي الذي لا يعد مجانيا ، وقد اضطرت هذه الظروف الاقتصادية الطارئة كثيرا من الأسر الفلسطينية إلى تأجيل الدراسة لأبنائهم وتخفيض عدد الساعات الدراسية في الفصل الدراسي من أجل القدرة على التكيف مع الظروف ، وهذا ما انعكس على إيراد الجامعات الفلسطينية، بحيث أصبحت تعانى من أزمات مالية خطيرة ، فالمطلوب منها أن تستمر في العملية التعليمية، وفى الوقت نفسه لا تجد التمويل الكافي ، ولا تستطيع أن تحرم أي طالب من الدراسة؛ لكونه غير قادر على مصاريف الدراسة .

د. اضطرت - لظروف الحصار الداخلي - بعض الجامعات إلى محاولة فتح قاعات دراسية في بعض المناطق، خصوصا في محافظات جنوب غزة؛ لكي يتم تعويض الطلاب دراسيا، وهذا ما شكل عبئا ماليا على الجامعات، حيث اضطرت إلى الاستعانة بمدرسين للعمل بنظام الساعة؛ بهدف تعويض العجز الحاصل .

ثانيا : الجانب الأكاديمي: وهو جوهر العملية التعليمية لأي نظام تعليمي ، فإذا ما تعرض هذا الجانب الأكاديمي للأذى فإن ذلك ينعكس على العملية التعليمية بأسرها، ويترك آثارا على الجانب التحصيلي للطالب في المواد الدراسية ، وقد تأثر الجانب الأكاديمي للنظام التعليمي في محافظات غزة؛ نتيجة الأوضاع غير المستقرة، **وتظهر هذه الآثار السيئة التي أصابت الجانب الأكاديمي في الملامح التالية:**

أ. **عدم انتظام الدراسة :** لم يعد العام الدراسي الفلسطيني مثل بقية دول العالم ، وكأن الشقاء قد كُتب على الفلسطيني وعلى عامه الدراسي، فقد تم تأجيل الدراسة في الجامعات الفلسطينية لأكثر من مرة بسبب هذه الظروف، كما أن المدارس الفلسطينية منها ما تنتظم فيها الدراسة، ومنها ما تتعطل فيها أياما وأسابيع طوال؛ مما يؤدي إلى عدم إنجاز الخطط الدراسية المقررة، حيث أدت ظروف التقسيم القسري الداخلي لمحافظات غزة إلى" تقطيع أوصاله والمساس بالمسيرة التعليمية وتشويشها، حيث لم يتمكن مدرسون من منطقة الجنوب والمنطقة الوسطى من الوصول إلى مدارسهم في مدينة غزة وشماله، كذلك الحال بالنسبة للمدرسين من مدينة غزة وشمالها لم يتمكنوا لفترات طويلة من الوصول إلى مدارسهم الواقعة في الجنوب" **(**الحق في التعليم: 21**)**، وقد وصل النقص في الهيئات التدريسية في محافظات فلسطين" في أقله (10%) وفى أكثره (90%) من المعلمين الأصليين في كل مدرسة "(الحق في التعليم، 2002: 22**)**.

ب. **التسرب الدراسي :** لقد أدى الحصار المفروض على التجمعات الفلسطينية إلى آثار سلبية على معدل الالتحاق بالتعليم، فقد أدى هذا الحصار الخانق وما تبعه من قتل وموت وتعذيب للأطفال إلى عزوف بعض الآباء عن إرسال أولادهم إلى مقاعد الدراسة في كثير من الأيام خوفا على حياتهم من بطش الاحتلال ، وقد خلقت تصرفات الاحتلال بحق التعليم والمؤسسات التعليمية " شعورا حقيقيا لدى بعض الأسر بعدم توفر الأمن للطلبة فيالمدارس "(جريدة القدس الفلسطينية : 2002) ، كما أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى ارتفاع معدلات تسرب الأطفال من المدارس للعمل والمساهمة في إعالة أسرهم ، وهذا ما حذر منه تقرير التنمية البشرية في فلسطين لأن هذا التسرب للأطفال مدعاة لتصاعد ظاهرة " عمالة الأطفال وازدياد إمكانية تعرضهم لحادث العمل وانتهاك حقوقهم من قبل مشغليهم ، كما أنه يؤدي إلى تعرض هؤلاء الأطفال إلى ضغوط قد تؤدي لانحرافهم إلى طرق الجريمة والمخدرات **"(** برنامج دراسات التنمية ، 2002 : 8 **)**.

ج. **عدم انتظام الامتحانات :** وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية، لكون الدراسة غير منتظمة أصلا فيترتب على ذلك عدم انتظام الامتحانات ، وقد نتج عن ذلك خسائر مالية كبيرة تمثلت في عقد أكثر من امتحان والاستعانة بالمراقبين ، وكذلك تأخير تخرج الطلاب خصوصا في الجامعات وما ينتج عن ذلك من عدم تمكنهم من التقدم للوظائف نتيجة عدم حصولهم على

الشهادات ، أما بالنسبة لامتحانات التعليم العام فإن إغلاق الطرق فرض على وزارة التربية والتعليم " وضع أسئلة جديدة تختلف عن سابقتها ، وبالتالي تشكيل لجان خاصة ، بدلا من لجنة موحدة وأسئلة موحدة "(برنامج دراسات التنمية : 8) ، وهذا الأمر بالإضافة إلى أنه تكاليف بشرية ومالية إضافية ، أيضا من شأنه أن يضر بمبدأ تكافؤ الفرص أمام الطلاب ، كما أن المدارس التي تقع بجوار المستوطنات اليهودية تعاني من حالة شديدة جدا من التدهور ، وقد ظهر هذا الأمر في امتحانات الثانوية العامة للعام الدراسي 2001 -2002م ، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بإجراءات تمثلت في " نقل قاعات الامتحانات من المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية إلى مناطق أكثر آمنا ، كما استعانت الوزارة بالصليب الأحمر الدولي في نقل أوراق الامتحانات إلى كثير من المناطق السكانية الفلسطينية بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي للطلاب من الذهاب إلى مدارسهم " (مركز الميزان لحقوق الإنسان ، 2002 : 20) .

د. **تخفيض زمن الساعات والحصص الدراسية :** وهو إجراء لجأت إليه كثير من المؤسسات التعليمية الفلسطينية بسبب الظروف الأمنية السائدة ، فقد لجأت جامعة الأقصى في غزة إلى خفض زمن المحاضرة من ثلاث ساعات إلى ساعتين ، وبعض المواد من ساعتين إلى ساعة ونصف ، وهو ما يعرف بجدول الطوارئ ، ورغم أنه محاولة لتسيير العملية التعليمية في هذه الظروف الاستثنائية إلا أنه يمثل وضعا غير طبيعي للتحصيل الدراسي الجيد للطلاب.

ه. **وقف العمل بالخطط التطويرية للمناهج الدراسية :** لقد كان أول نظام تعليمي فلسطيني يتم للشعب الفلسطيني على مدار تاريخ هذا الشعب مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ، وقد عملت المؤسسات التعليمية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العام والعالي على وضع الخطط والبرامج الدراسية التي تتناسب ومتطلبات العصر، وشرعت كثير من المؤسسات في محاولة البدء في تنفيذ هذه الخطط إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي حدثت على الساحة الفلسطينية مع قيام انتفاضة الأقصى وضعت حدا – وإن كان مؤقتا - لطموحات كثيرة في فتح برامج دراسية وتخصصات جديدة ، وزاد الأمر سوءا بقيام السلطات الإسرائيلية بإخضاع " الكتب المدرسية للمراقبة والفحص والتدقيق المستمر من قبل منظمات غير حكومية تعمل باسم (مركز متابعة آثار السلام) وهي مؤسسة إسرائيلية مناهضة للسلام في الجناح اليميني الإسرائيلي ويعمل كهيئة رقابة "(حمد ، 2002 : 3) ، على المناهج الفلسطينية ، ويحاول

منع أي ربط للمناهج الفلسطينية بالعالم الخارجي ، وقد زاد هذا المركز من انتقاداته للمناهج الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى ، كما أنه ينتقد الدول الأوروبية والدول المانحة على التبرعات التي تقدمها هذه الدول لوزارة التربية والتعليم .

و. **اختلال برامج التعليم المسائي :** تقوم معظم الجامعات الفلسطينية بتقديم خدمات تعليمية مسائية تتمثل في برامج التعليم المستمر والتي تقدم خدماتها لآلاف الطلاب ، وهذه البرامج تكون عادة في ساعات ما بعد الظهر؛ وذلك نتيجة اكتظاظ الجامعات في الفترة الصباحية بالطلاب النظاميين، كما أن برامج الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه) تكون مسائية ، وقد اضطرت الظروف الأمنية السائدة في محافظات غزة كثيرا من الطلاب الذين يدرسون بهذه البرامج إلى تأجيل الدراسة أو الانسحاب منها؛ لأن الظروف الأمنية لا تسمح بالتنقل في ساعات المساء؛ حيث إن بنادق الاحتلال تتربص بأرواح الناس على الطرقات .

أما بالنسبة للتعليم العام، فقد دأبت وزارة التربية والتعليم على تقديم دورات تربوية تطويرية للمعلمين أثناء الخدمة ، وهذه الدورات تكون أيضا مسائية، لذا اضطرت الوزارة إلى دمج هذه الدورات، وكذلك تأجيل الكثير منها ولجأت إلى جعل المدرسة وحدة تدريب وهو أسلوب جيد في التدريب ولكن تبقى الخطورة على عملية تنقل الخبراء والمدربين الذين يُشرفون على هذه الدورات .

ز. **تدنِ مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلاب :** وقد كان هذا الشيء طبيعيا في ظل هذه الظروف غير الطبيعية، وإن لم تكن هناك إحصائيات رسمية حول هذا الأمر ، فإن هناك عوامل كثيرة أدت إلى تدنِ مستوى التحصيل ومنها :

- غياب عدد كبير من المعلمين عن العمل نتيجة ظروف الحصار الداخلي، أو الانتظار لساعات طويلة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية من أجل المرور ما بين منطقة وأخرى.
- الإغلاق القسري من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي لكثير من المؤسسات التعليمية ، وكذلك أعمال القصف والتدمير الكلي والجزئي لكثير من هذه المؤسسات .
- الضغوط النفسية الكبيرة التي يتعرض لها قطاع التعليم والمجتمع بصورة عامة، فالعاملون والطلاب هم جزء من هذا المجتمع الذي يتعرض للعدوان المستمر من الجيش الإسرائيلي.

- تكرار أيام الإضراب عن الدراسة، وخروج الطلاب للمشاركة في فعاليات الانتفاضة ، فمن المعروف في محافظات غزة أن المنطقة التي يستشهد فيها أحد المواطنين يتم تعطيل الدراسة فيها تلقائيا من جانب الطلاب؛ ليشاركوا في الجنازات، وفى الفعاليات الشعبية، وما أكثر هذه الفعاليات؛ كما أن قوافل الشهداء لا تتوقف .

ثالثا:الجانب النفسي: لقد كان للأحداث التي بدأت في المناطق الفلسطينية قبل عامين تأثير قاس على الأوضاع النفسية للتعليم بكل مناحيه ، **وتظهر الآثار النفسية التي يُعاني منها التعليم في محافظات غزة في الملامح التالية :**

1. **الضغوط النفسية على إدارة التعليم :** حيث تواجه وزارة التربية والتعليم ضغوطا نفسية كبيرة نتيجة الأوضاع الأمنية السائدة في محافظات غزة ، فمحافظات غزة مُقسمة إداريا من الناحية التعليمية إلى ثلاث مديريات بالإضافة إلى مقر وزارة التربية والتعليم في مدينة غزة ، وهذا الأمر يتطلب من المسؤولين عن التعليم مباشرة أعمالهم اليومية بانتظام لمواكبة العملية التعليمية ، ولكن توجد عقبات كثيرة أمام المسؤولين تعرقل عملية التواصل بين المديريات والمراكز ، وتُشكل هذه العقبات ضغوطا نفسية كبيرة على المسؤولين ، وتتمثل هذه الضغوطات في الانتظار لساعات طويلة قد تمتد في بعض الأحيان إلى (12) ساعة من أجل الوصول للعمل؛ بسبب وجود الحواجز العسكرية الإسرائيلية والتي تُقسم محافظات غزة إلى مناطق معزولة - كما أشرنا من قبل - وهذا الانتظار والترقب يكون تحت نظر الجنود الإسرائيليين، وتحت أسلحتهم التي لا تفرق بين أحد، ويكونون في أعلى درجات التوتر النفسي خوفا من عمليات المقاومة ، لذا ينعكس هذا التوتر النفسي لجنود الاحتلال على تصرفاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين .
2. **الضغوط النفسية على الطلاب وعائلاتهم :** وهذه المعاناة النفسية تقع على الطلاب وعائلاتهم نتيجة ظروف كثيرة ناتجة كلها عن عدم الاستقرار الأمني وفي شهادة على ما يتعرض له الطلاب من ضغوط نفسية يقول أحد الطلاب " كل ليلة نسمع هدير الدبابات وأزيز الطائرات، ونعتقد أننا في كل وقت معرضون إلى عمليات الاقتحام والمداهمة ، الأمر الذي خلق جوا نفسيا صعبا لا يسمح للطالب أن يُتابع دراسته بشكل طبيعي "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 42)، كما أن الضغط النفسي في داخل الأسرة له تأثير سلبي جدا على نفسيات الطلاب ، حيث إن الضغوط التي تعانيها الأسر الفلسطينية من هدم للمنازل وقتل للأطفال

والغارات العسكرية وعمليات القصف المتواصل والفقر والبطالة كلها تصب في زيادة التوتر والقلق لدى العائلات وأبنائها ، وقد أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن آثار التوتر الأمني ظهرت بشكل واضح على سلوك الطلاب لا سيما الأطفال منهم، ومن هذه الأعراض النفسية التي يُعاني منها الطلاب:" ردود فعل سلبية تامة أو حركة زائدة التوتر والتوجس والترقب -خلل في السلوك اليومي - عدم القدرة على التركيز والانتباه - أحلام مزعجة - الخوف الشديد - فقدان الشهية - الشهية المفرطة - التقيؤ -تكرار الذهاب إلى الحمام" (حمد: 3)، وقد أظهرت الدراسات الميدانية " أن (74%) من الأطفال في محافظات غزة يعانون من الاضطرابات النفسية ، وأن حوالي (72%) من الأطفال والمراهقين ضمن الفئة العمرية 4 - 14 سنة يعانون اضطرابات نفسية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بحق الفلسطينيين "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : 29).

3. **الضغوط النفسية على المعلمين والمشرفين :** وهي الضغوط نفسها التي يتعرض لها جميع المواطنين، بل تزيد على هؤلاء المعلمين إذ يطلب منهم أن يصلوا إلى مدارسهم في الوقت المحدد، ولكن الظروف الأمنية كثيراً ما تحول بينهم وبين الوصول إلى مدارسهم، أو تحول دون عودتهم إلى منازلهم؛ مما يضطرهم إلى المبيت لدى الأصدقاء والأقارب ، وقد أشارت وزارة التربية والتعليم في تقاريرها إلى أن " عدد المعلمين الذين لم يستطيعوا الوصول إلى مدارسهم الأصلية يوميا في المتوسط (418) معلماً من أصل (6967) معلماً "(برنامج دراسات التنمية ، 2002 : 9) .

رابعا : الجانب التنموي : إن قوة النظام التعليمي من المؤشرات الهامة التي يُستدل بها على مدى التقدم في المجتمعات المعاصرة ، كما أن النظام التعليمي هو المحرك الأساسي لحدوث أي تنمية حقيقة ، أي أن النظام التعليمي هو المحور الذي تدور فيه وحوله عملية التنمية ، ولا يمكن أن تحدث تنمية حقيقة لأي نظام تعليمي في ظل وجود احتلال يعمل على خنق التقدم ، والشعب الفلسطيني يعاني من هذا الاحتلال الغاشم الذي يهدد ويعرقل مسيرة التنمية والتقدم ليس في فلسطين وحدها بل في المنطقة العربية بأسرها ، فهذا الاحتلال الإسرائيلي قد تمترس في المنطقة العربية " جغرافيا (حيث إنه يؤثر على المنطقة بأسرها) ، وزمنيا (حيث إنه لا يزال مستمرا لعدة عقود) ، وتنمويا (حيث يؤثر تقريبا على جميع جوانب التنمية الإنسانية وأمن الناس

بصورة مباشرة بالنسبة لملايين وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى "(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : 23) .

وإذا ما نظرنا إلى حال التعليم الفلسطيني في ظل هذه المعادلة ، فإن هذا التعليم بوصفه جزءا من الشعب الفلسطيني تتعدى خسائره الخسائر الإنسانية من إزهاق أرواح الناس والقضاء على مصادر أرزاقهم إلى ضرب الخيارات التي تقوم عليها عملية التنمية الإنسانية ، فإذا كانت التنمية تعنى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تشكل الحياة ، فإن الاحتلال قضى على هذه الرؤية النبيلة للتنمية ، **ومن ملامح الخسائر المباشرة لعملية التنمية التعليمية في محافظات غزة، والتي نتجت عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد هذا المجتمع الفلسطيني :**

1) تفشِ فقر الإمكانيات لدى الأسر الفلسطينية على مواصلة تعليم أبنائهم: وهي ظاهرة خطيرة بدأت تظهر في صفوف السكان الفلسطينيين بعد قيام انتفاضة الأقصى ، وقد نتجت هذه الظاهرة عن الحصار الإسرائيلي الخانق على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، وقد ظهرت أهم ملامح هذه الظاهرة في البطالة ، حيث أدت إجراءات الاحتلال ضد المناطق الفلسطينية إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا حادا ، فخلال " الشهور التسعة الأولى من العام 2000 كانت نسبة البطالة (11%) ، وارتفعت إلى حوالي (38%) في كانون الثاني 2001 ، ويُقدر أن نحو (82000) شخص فقدوا وظائفهم المحلية من جراء هذه السياسة الإسرائيلية ، ونحو مائة ألف شخص فقدوا عملهم داخل إسرائيل ، إضافة إلى (71000) شخص كانوا عاطلين عن العمل قبل الانتفاضة" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، 2001: 2-3)، وكانوا يشكلون عبئا على الناتج المحلي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لم يمروا في الانتفاضة الأولى بمثل هذه الظروف القاسية، ويرجع هذا إلى:

- أن إسرائيل كانت تتعامل مع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة قبل قيام السلطة من باب تحسين صورتها في نظر المجتمع الدولي وأمام الهيئات الدولية ، لذا كانت تتحمل الأعباء المالية لقطاعات الخدمات الحكومية مثل: الصحة والتعليم ، وكانت تنفق على هذه الخدمات من الضرائب التي كانت تجبيها من السكان المحليين .

- أن السكان الفلسطينيين لم يتعرضوا للخنق الاقتصادي في الانتفاضة الأولى في العام 1987م أي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد اعتمدت الصناعات الإسرائيلية وقطاع الزراعة على الأيدي العاملة الفلسطينية ، كما أن المناطق الفلسطينية كانت بمثابة سوق كبير للبضائع الإسرائيلية خصوصا في ظل انعدام صناعات فلسطينية حقيقة .
- أن الجامعات الفلسطينية كانت تتلقى المنح والمساعدات من الاتحاد الأوربي والذي قام بتوفير " دعم تشغيلي للجامعات الفلسطينية لتخفيف الضغوط المالية الناشئة عن الإعفاءات من رسوم التعليم أثناء الانتفاضة الأولى "1987 -1992"(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2002 : 19) ، كما كان هناك التكافل الاجتماعي بين الأسر الفلسطينية في الداخل والخارج ، ورغم أن هذا التكافل ما زال موجودا ، إلا أنه ليس بالصورة التي كان عليها قبل العام 1994م، حيث نتج عن حرب الخليج الأولى في العام 1992م طرد آلاف الموظفين الفلسطينيين من دول الخليج عامة، والكويت خاصة ، كما فقد أكثر من (170.000) عامل فلسطيني أعمالهم في المدن الإسرائيلية، وقامت إسرائيل باستيراد آلاف العمال من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومن دول شرق آسيا.

2) **العدالة والقدرة على تحمل تكاليف التعليم :** إن وصول المجتمعات المعاصرة إلى التعليم المعمم **Massive** والخلاص من التعليم النخبوي **Elite** الذي كان يوجه لقلة من الميسورين يعد من المظاهر الحسنة للحضارة المعاصرة ، فقد كافحت الدول من أجل تفادي انقسام التعليم لأنه يمثل الوجه الحقيقي للتفرقة بين الناس ، فلم يعد هناك تعليم خاص مكلف جدا للأقلية الميسورة الحال ، وتعليم عام لعامة الشعب ، والمجتمع الفلسطيني يتميز بأن نظام التعليم فيه ليس مجانيا وبدون استثناء ، فعلى الرغم من أن التعليم العام والعالي في غالبية بلدان العالم العربي هو مجاني أو شبه مجاني ، إلا أن المجتمع الفلسطيني ولقلة الإمكانيات المالية يقوم على أساس الرمزية في التكاليف المالية الخاصة في التعليم العام ، وعلى نظام (استرداد الكلفة) في التعليم العالي ، وهذا النظام معمول به في جميع الجامعات الفلسطينية العامة والحكومية على السواء ، حيث يتحمل الطالب جزءا من تكاليف دراسته من خلال مساهمته بالرسوم الدراسية ، والتي تتراوح ما بين 13 دولاراً إلى 25 دولاراً للساعة الدراسية المعتمدة ، بحسب التخصص والجامعة التي يدرس فيها الطالب .

وقد ظل الحال هذا بالنسبة للتعليم العالي حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م ، وقد عملت الجامعات والطلاب في ظل هذا الأمر الواقع ، إلا أن حدوث انتفاضة الأقصى في 28-9-2000م قد خلق على الساحة الفلسطينية ظروفا جديدة لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ ، وهذه الظروف تدفع التعليم الفلسطيني وخصوصا التعليم العالي نحو التعليم النخبيّ ، إذا استمرت الظروف على هذا الحال .

3) **تدنِ الجودة** : ففي ظل هذه الظروف الطارئة، والتي يحاول فيها التعليم أن يلملم جراحه، ويجمع ما تبعثر من أوراقه ، يكون من الطبيعيّ أن يعيش المعلم والمتعلم بين استراتيجيات التنمية والمقاومة ، حيث تبقى مواجهة التحديات تحتل سلم الأولويات في أي عمل تنموي ، فهل يمكن المفاضلة بين أن تستمر العملية التعليمية بنصف طاقتها وبين أن تتوقف إلى حين زوال المؤثرات السلبية عليها ؟ هل بالإمكان أن يتم التأسيس لعملية تنموية شاملة أم يكون الأهم فك القيود والتحديات؟.

4) **انحسار مفاهيم المجتمع المدني :** فإذا ما نظرنا إلى عملية التنمية بمفهومها الشامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فإن هناك مفاهيم كثيرة كان لابد من ترسيخها في المجتمع الفلسطيني من أجل إرساء مفهوم المجتمع المدني ، وكذلك تنظيم العلاقة بين السلطة القائمة وبين المجتمع من خلال الدستور والقوانين التي تنظم هذه العلاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها لإحداث تنمية إنسانية حقيقة ، فقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو في العام 1994م ألقى بمهام ومسؤوليات على عاتق المجتمع المدني منها " الإسهام في مقاومة الاحتلال وفى عمليات التنمية البشرية ، ومنح صوت للفئات الفقيرة والمهمشة وتعزيز الديمقراطية في الحياة العامة " (برنامج دراسات التنمية ، 2002 : 37) ، وتأكيد دور المؤسسات والمنظمات الأهلية في مختلف ميادين الحياة للمجتمع الفلسطيني ، وقد بدأت هذه الحياة المدنية للمجتمع الفلسطيني تتبلور على الساحة الفلسطينية ، ولكن قبل أن تأخذ مجراها الحقيقي ، بدأت انتفاضة الأقصى وهذا ما أثر على جميع نشاطات الحياة المدنية للسكان والمؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمع الفلسطيني ..

5) **تراجع مؤشرات التنمية البشرية** ، حيث تعد المؤشرات على وجود التنمية البشرية الحقيقة معيارا يمكن من خلاله الحكم على مدى التقدم في عملية التنمية ، وهذه المكونات الرئيسية للتنمية البشرية تتمثل في مستويات المعيشة ممثلة بالدخل ، والوضع الصحي ممثلا بمتوسط

العمر المتوقع عند الميلاد ، والوضع التعليمي ممثلا بمعدلات الأمية ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، **وعند النظر إلى هذه المؤشرات في المجتمع الفلسطيني نجد أن :**

- ازدادت البطالة ، وانتشر الفقر ، حيث بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية ، بحيث " أصبح نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حاليا حوالي نصف ما كان عليه قبل سنتين، كما أن نسبة البطالة أصبحت تفوق (50%) من القوى العاملة ، وارتفعت معدلات الفقر إلى حوالي (60%) من السكان ، وهبطت الإيرادات الشهرية للحكومة بحوالى (80%) "(البنك الدولي ، 2002 : 1).
- تدهور الوضع الصحي للسكان الفلسطينيين في محافظات قطاع غزة بشكل كبير، وقد أشارت إلى ذلك التقارير الدولية والتي أظهرت أن استهلاك الفرد من الأغذية " انخفض بحوالي الربع مقارنة بمستويات عام 1999م، كما ظهرت حالات سوء التغذية بين الأطفال ووصلت إلى حوالي (13.3%) في محافظات قطاع غزة " (باول ، 2003 : 4) ، كما ظهر وجه آخر للتدهور الصحي من خلال تدنى الخدمات الصحية المقدمة للسكان الفلسطينيين، فقد تدهورت هذه الخدمات جراء الظروف الطارئة ، ففي ظل انعدام السيولة المالية ونقص المعونات الدولية نتيجة سياسة لحصار، وقد أشار تقرير التنمية الفلسطينية إلى أنه من " المتوقع أن يؤدى تدهور مستوى المعيشة وانخفاض الدخل وتراجع الخدمات الصحية ، كما ونوعا ، والزواج المبكر والقهر النفسي الذي يتعرض له الفلسطينيون إلى تراجع في معدلات العمر وزيادة في معدلات وفيات الأطفال وتراجع في المستويات الصحية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام "(فلسطين تقرير التنمية البشرية، 2002 : 41).

رابعا : نتائج الدراسة والتوصيات : لقد بينت نتائج البحث أن التعليم في محافظات غزة يعيش في ظل عدم وجود استقرار سياسي وأمني ، وقد نتج عن هذه الظروف غير المستقرة معوقات كبيرة جدا خلال هذه الفترة ، وأن هذه المعوقات والصعوبات أكبر من أن يتحملها أي نظام تعليمي ، لكن صمود هذا الشعب قد تجلى في كل فئاته ومؤسساته المختلفة ، وقد بينت هذه الدراسة أن التعليم لحق به كثير من الخسائر ووقع عليه كثير من الضغوط ، **وقد أخذت هذه الخسائر صورا متنوعة وهي :**

أولاً : الخسائر البشرية ، حيث استشهد مئات الطلاب والطالبات في محافظات غزة ، كما أُصيب الآلاف بجروح مختلفة ، الكثير منهم أصيبوا بإعاقات دائمة ، والجدول التالي يبين حجم الخسائر

البشرية التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية في الفترة من 2000/9/29 حتى 2005/2/1 في فلسطين (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية –2005) :

جدول (1)

يبين حجم الخسائر البشرية التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية في الفترة من 2000/9/29 حتى 2005/2/1

المحافظة	عدد الشهداء	%
الضفة الغربية	1894	47.4
محافظات غزة	2099	52.6
المجموع	3993	100

ثانيا :الخسائر المادية : والتي نتجت عن تردِ الأوضاع الاقتصادية نتيجة سياسة الحصار المشدد على محافظات غزة، وكذلك التقسيم القسري لمحافظات غزة، وتحويله إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض ، وقد أخذت الخسائر المادية التي لحقت بالتعليم أشكالا متنوعة ، منها :

- الخسائر المادية الناتجة عن أعمال التدمير الكلي أو الجزئي للمؤسسات التعليمية، وكذلك قصف المؤسسات التعليمية بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، وفى بعض الأحيان بالطائرات الحربية.
- الخسائر المادية الناتجة عن شح الموارد المالية أمام المؤسسات التعليمية في محافظات غزة ، خصوصا التعليم العالي الذي يعتمد بالدرجة الأولى في تمويل نفقاته على الأقساط الدراسية التي يدفعها الطلاب حسب نظام (استرداد الكلفة) المعمول به في الجامعات والكليات في محافظات غزة .
- الخسائر المادية الناتجة عن عمليات نقل كثير من الطلاب من المدارس المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية إلى مناطق أكثر أمنا ، وقد تطلب ذلك شراء أثاث جديد ومعدات وكل ما يلزم للعملية التعليمية، وهذا بحد ذاته مثَّل عبئا ماليا كبيرا على المؤسسات التعليمية في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة .

والجدول التالي يوضح حجم الخسائر المادية التي تعرض لها قطاع التعليم في محافظات غزة من جراء العدوان الإسرائيلي في الفترة من 2000/9/28 حتى 2004/1/31م **(المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية:2004):**

جدول (2)

يوضح حجم الخسائر المادية التي تعرض لها قطاع التعليم في محافظات غزة من جراء العدوان الإسرائيلي في الفترة من 2000/9/28 حتى 2004/1/31م

المديرية	المباني	الأدوات التعليمية	الأثاث	الأجهزة	الإجمالي $
خان يونس	50445	0	10500	9500	70445
غزة	1200000	0	10390	0	1210390
رفح	15000	0	5500	0	20500
شمال غزة	55000	0	10000	7850	72850
الإجمالي	1320445	0	36390	17350	1374185

ثالثا: الخسائر الأكاديمية: وتمثلت هذه الأضرار في:

- تأجيل الدراسة في المدارس والجامعات والكليات لأكثر من مرة، وقد ترتب على ذلك التأجيل فقدان الطلاب لكثير من الحصص والمحاضرات المقرر دراستها، كما أن عمليات التعويض لم تتم لأن سبب التأجيل كان الاحتلال وما زال الاحتلال قائما.
- تجميد كثير من البرامج الدراسية والدورات التدريبية خاصة التي تتم بعد ساعات الظهر، وكذلك انسحاب أو تأجيل بعض الطلاب للدراسة نتيجة الظروف السائدة.
- تخفيض زمن المحاضرات في كثير من مؤسسات التعليم العالي نتيجة هذه الظروف وبالتالي عدم استيفاء جميع مفردات المقررات الدراسية.
- تدنِ مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلاب في ظل هذه الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، والتي أدت بدورها إلى ضغوطات نفسية واقتصادية واجتماعية على الطلاب وعلى العاملين في التعليم .

رابعا: الخسائر النفسية: قد كانت هذه الأضرار النفسية كبيرة، فحجم الهجمة الإسرائيلية عنيفا، وظهرت الآثار النفسية في:

- الأعراض النفسية التي أصابت كثيرا من الطلاب خصوصا الأطفال الذين في المراحل الدراسية الدنيا، وتمثلت هذه الأعراض النفسية في حالات الخوف الشديد والأحلام المزعجة وعدم الانتباه والقلق إلى غير ذلك من المظاهر غير الطبيعية وغير الصحية.

خامسا : الخسائر التنموية : وهي خسائر تتعلق باتجاهات المستقبل الفلسطيني كله وفى جميع مجالات الحياة للمجتمع الفلسطيني ، فقد أثرت هذه الانتفاضة على خطط التنمية الفلسطينية لعقود قادمة ، فالمجتمع الفلسطيني الذي شهد بداية انتعاش اقتصادي حقيقي في العام 1998م لم يلبث أن عاد إلى الوراء عشرات السنيين ، حيث أصبح أكثر من نصف المجتمع من الفئات غير المنتجة أو الفئات التي يقل دخلها اليومي عن دولارين ، وهذه الفئات تحولت من داعم أساسي للتنمية الفلسطينية إلى عائق أمام إحداث أي تنمية، فالخيار أمام السلطة الفلسطينية هو إنقاذ حياة هؤلاء من الجوع أو تركهم يموتون ، وهذا الخيار الصعب أدى إلى تحويل كل مجهودات التنمية الفلسطينية نحو اقتصاد الكفاف وليس اقتصاد التنمية الذي يؤدى إلى إحداث تنمية انعتاقية من براثن الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على كل مناحي الحياة للفلسطينيين .

توصيات ومقترحات البحث:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على زيادة الدعم المالي من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم من أجل القدرة على الصمود والاستمرار.
2. النظر من جديد في نظام (استرداد الكلفة) المتبع حاليا في تمويل التعليم العالي، والذي وضع هذه المؤسسات أمام تحديات قاسية في هذه المرحلة.
3. العمل على زيادة الدعم الشعبي للتعليم، وإشراك المؤسسات الاقتصادية والصناعية من خلال المساهمة في هذا الجهد .
4. العمل على الاستعانة بأساليب التعليم التي كانت تستخدم في الانتفاضة الأولى في عام1987م ، والتي أثبتت فعاليتها من خلال تحويل المنتديات الثقافية والنوادي الرياضية ودور العبادة إلى أماكن لتلقي الدروس وتعويض العجز الحاصل.
5. العمل على زيادة الخدمات العلاجية النفسية للطلاب، خاصة الأطفال منهم، وتزويد المدارس بالأخصائيين النفسيين والمرشدين الاجتماعيين.
6. تقديم المساعدات الإنسانية للطلاب المحتاجين، وخصوصا طلاب الجامعات والكليات الفلسطينية، وكذلك العمل على تفعيل برامج المنح الدراسية والقروض الطلابية طويلة الأجل.
7. أن يعمل المفاوض الفلسطيني بكل السبل على استغلال هذا الدعم الشعبي والتضحيات الكبيرة من أجل رحيل المستوطنات الإسرائيلية عن محافظات قطاع غزة والتي ألحقت بالتعليم وبمناحي الحياة كافة أضرارا جسيمة.

مقترحات البحث :

1. إجراء دراسات حول الآثار التي خلفها العدوان الاسرائيلي على محافظات الضفة الغربية .
2. إجراء دراسات مقارنة مع بع الدول التي تعرضت للاحتلال والعدوان والبحث عن تجارب هذه الدول فى معالجة آثار العدوان .
3. إجراء دراسات حول الاستراتيجيات التي يجب إتباعها الحفاظ على استمرارية العملية التعليمة فى ظل ظروف العدوان والحصار .

المراجع:

أولا : المراجع العربية :

1. استراتيجية تمويل التعليم العالي الفلسطيني (2002): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، فلسطين.
2. البان، غادة قضيب (1991): التعليم مشروع اقتصادي، مجلة المستقبل العربي،ع146.
3. البنك الدولي (2002): نشرة خاصة صادرة عن البنك الدولي بعنوان " البنك الدولي يوسع نطاق مساندته للخدمات الاجتماعية الطارئة للفلسطينيين"،17 ديسمبر 2002م ، واشنطن.
4. برنامج دراسات التنمية (2002): فلسطين تقرير التنمية البشرية 2002، جامعة بيرزيت، فلسطين .
5. البنك الدولي (2003): نشرة خاصة صادرة عن البنك الدولي بعنوان " تقييم سبعة وعشرون شهرا من الانتفاضة وعمليات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية " منشورات البنك الدولي ، مايو/آيار 2003.
6. باول ، كولييرز(2003):الإفلات من فخ النزاعات : الحرب الأهلية وسياسات التنمية، البنك الدولي ، باريس ، 4آيار/ مايو، 2003 .
7. جريدة القدس ، 18 -8 -2002م : تقرير وزارة التربية والتعليم.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002): واقع القوى العاملة الفلسطينية عشية الاجتياح الإسرائيلي: دورة (كانون ثاني -آذار، 2002)، الربع الأول، 2002. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة . رام الله - فلسطين .
9. حمد، غازي (2002): الطلبة الفلسطينيون: الوصول إلى قاعات الامتحان أقرب إلى المجازفة المتهورة، جريدة صوت الحق والحرية، العدد 578، 31 -6 -2002م،.
10. الحق في التعليم(2002): تقرير خاص حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حالة قطاع غزة، التقرير من 29 سبتمبر 2000 / 30 إبريل 2002.
11. الديك ، أحمد (1999): سيوسيولوجيا الانتفاضة ، مطابع شركة البحر والهيئة الخيرية ، غزة ، الطبعة الثانية.

12. رملاوي ، سحر (د.ت) جريدة الرياض اليومية صورة مأساوية لقطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي ، العدد 11939 .
13. سلمان ، محمد إبراهيم (1999): تمويل مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة -الواقع والمستقبل ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين ، السودان .
14. السهل ، راشد (1992): الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التربوي الحادي والعشرين، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت .
15. شعث ، منى (1997): واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية وجلس التعليم العالي وأجهزة الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.
16. صالح ، عبد الجواد (1985): الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية فى فلسطين المحتلة ، مركز القدس للدراسات الإنمائية ، لندن ، 1985 .
17. صحيفة الوطن(2002): لقاء صحفي مع وزير المالية الفلسطيني الدكتور/سلام فياض، العدد (802)، الثلاثاء 10 ديسمبر 2002، السنة الثالثة .
18. الطويل ، صبحي (2000): القانون الدولي الإنساني والتعليم الأساسي ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، ع839 .
19. عسلية ، محمد وأنور البنا (2004): ردود الفعل لصدمة العدوان الاسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى لدى تلاميذ المرحلة الأساسية بمحافظات غزة ، مجلة جامعة الأقصى ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد الثامن ، ع2.
20. العيلة ، رياض(1969): تطور القضية الفلسطينية -التاريخي والاجتماعي والسياسي - الطبعة الثانية.
21. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2001): الخسائر الاقتصادية الفلسطينية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى 2001/3/13 ، ع4 .
22. مركز الميزان لحقوق الإنسان (2002):الحواجز العسكرية وامتهان الكرامة الإنسانية ، التقرير من 1 يناير إلى 25 يوليو 2002 .

23. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2002):الحق في التعليم، تقرير خاص حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حالة محافظات غزة"29 سبتمبر 30/2000 إبريل 2002.
24. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2002): الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، التقرير من الفترة 29 سبتمبر 30/2000 إبريل 2002، تموز / يوليو 2002.
25. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2002): سياسة الحصار وإغلاق المعابر – حالة قطاع غزة إحصائية حول عدد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة من 29 -9 -2000 حتى 30 -4 -2002 .
26. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2002): الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، التقرير من 29 -سبتمبر 2000 - 31 مايو 2002 ، يونيو/حزيران 2002 .
27. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2002): الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، التقرير من الفترة 29 سبتمبر 2000/ 30 إبريل 2002، تموز/يوليو 2002.
28. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2002): اغتيال الفلسطينيين ، سياسة رسمية معلنة ، التقرير حول أعمال الإعدام خارج نطاق القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين خلال الفترة بين 29 -9 -2000/28 -9 -2001.
29. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2003): إحصائية حول عدد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب لفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/29 حتى 2003/7/31، إحصائيات 7 -2003م، الهيئة العامة للاستعلامات.
30. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2002): أعمال التجريف والهدم للأراضي الزراعية والمنازل السكنية والممتلكات المدنية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة : التقرير خلال الفترة بين 2002/1/1 -2002/3/31.
31. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2002): سياسة الحصار وإغلاق المعابر ، حالة قطاع غزة التقرير عن الفترة 28 -8 -2000/ 15 -12 -2002.

32. معوض، جلال: (1983): ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،ع1، السنة الحادية عشرة.

33. وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): مقابلة مع وكيل وزارة التربية التعليم العالي الفلسطينية، رام الله بتاريخ 30 -8 -2003م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. S.E .Finer, The Military And politics In Third World ,In ; W. Scott Thompson, The Third World, premises of U.S. policy, nstitute for Contemporary Studies, San Francisco , California , 1978.
2. David F. Roth and Frank L. Wilson , The Comparative Study of politics, Second Edition, prentice-Hall,Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1980, PP451-452.
3. Montepamler and WilliamThompson, The Comparative Analysis of politics, F.E peacock publishers, Hasca, Illinois, 1978.
4. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Nearn East. Fact Sheets Gaza Strip .September 2001.